شَرْحُ

مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

المُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٧ هـ

أبو حَمزة بنُ مُسافِر

شَرْحُ مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

المُؤلِّف: أبو حمزةَ بنُ مسافِر

الإصدار الأوَّل: ٢٩ ربيع الثَّاني ١٤٤٧ (١٠ / ٢٠٢٥ م)

آخر تحديث: ١٩ ربيع الثَّاني ١٤٤٨ (٩ / ٢٠٢٦ م)، تعديلات يسيرة

الموقع والاتِّصال: www.ibnu-musafir.com

القناة في تلغرام والاتِّصال: https://t.me/tawheed_arabic

حُقُوقُ الطَّبْعِ والنَّشْر: يَجوزُ طباعةُ هذا الكتابِ ونشرُه، بشرطِ نِسبتِه إلى مؤلِّفِه، وألّا يُغيَّرَ مِن مضمونِه شيءٌ، وأن يُنشَرَ كاملاً دون نقصٍ.

بسم الله الرحمن الرحيم

شَرحُ

مقدِّمةِ تفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ الرَّازيِّ

أبو حَمزة بنُ مُسافِر

الإصدار الأوّل

فهرس

مُقدِّمةٌ ٥

مَن هو ابنُ أبي حاتمٍ الرَّازيُّ ٧

وصفٌ موجَزٌ للكتابِ وطَبَعاتِهِ ١١

كلمةٌ حولَ كلامِ المُحقِّقينَ في أسانيدِ هذا التَّفسيرِ ومعاملةِ علماءِ السَّلفِ لأسانيدِ التَّفسيرِ ١٢

معلوماتٌ عامَّةٌ حولَ مقدِّمةِ المؤلِّفِ وهذا الشَّرحِ ٢٠

مقدِّمةُ تفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ والتَّعليقُ عليها ٢٢

دوافعُ التَّأليفِ ومنهجُ المؤلِّفِ في الاختصارِ وصحَّةِ الأسانيدِ ٢٢

منهجُهُ في اختيارِ الرِّواياتِ وحذفِ الإسنادِ ٢٩

ذِكرُه لِأربعةِ أسانيدَ متكرِّرةٍ ٣٣

فِهْرِسُ المَصادِرِ ٣٦

مُقدِّمةٌ

بِسْمِ اللهِ والحَمْدُ للهِ والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللهِ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ ومَن والاهُ.

أَساسُ عِلمِ التَّفسيرِ بأَكمَلِهِ هوَ التَّفاسيرُ المَأثورةُ عنِ القُرونِ الأُولى مِن هذهِ الأُمَّةِ، وذلكَ تفسيرُ النَّبيِّ ﷺ والصَّحابةِ والتَّابعينَ وأتباعِ التَّابعينَ، فهذهِ المرويّاتُ قد رواها السَّلَفُ في دَواوينِ التَّفسيرِ وقد يُلحِقونَ أَقوالَ جيلٍ رابعٍ هم تَبَعُ الأَتباعِ بِما نَقلوا عن السَّابقينَ في التَّفسيرِ، ومجموعُ ذلكَ ما يُسمَّى بـ«التَّفسيرِ المَأثورِ».

ومن أعظمِ المؤلَّفاتِ الجامعةِ في هذا البابِ تفسيرُ ابنِ أبي حاتم الرَّازيِّ (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) الذي يتميَّزُ بأنَّ مؤلِّفَهُ إمامٌ في الحديثِ والجرحِ والتَّعديلِ وأبوهُ كذلك، وقدَّمَ المؤلِّفُ لتفسيرِهِ بمقدِّمةٍ موجزةٍ بيَّنَ فيها مقاصدَ تفسيرِهِ ومَنهجَهُ فيه، ممَّا يَكشفُ - على وَجازتِهِ - عن معلوماتٍ مهمَّةٍ ومُفيدةٍ حول فَهمِ التَّفسيرِ وطُرُقِهِ في القُرونِ الأُولى.

والنَّاسُ في القُرونِ المُتأخِّرةِ قد ابتَعدوا أكثرَ فأكثرَ عن تفاسيرِ السَّلفِ واتَّكلوا على فُهُومِ أنفسِهم وأمثالِهم من المتأخِّرينَ في فَهمِ كتابِ اللهِ، وقد أوقعَهُم ذلكَ في بُعدٍ عن فَهمِ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهم للقُرآنِ الذينَ هم أفهَمُ النَّاسِ للعربيَّةِ وللقُرآنِ ومقاصدِهِ وأسبابِ نُزولِهِ وكلِّ ما يُعينُ على فَهمِهِ.

ومَن فَهِمَ هذا تبيَّنَت له أهمِّيَّةُ الاهتمامِ بمِثلِ هذهِ الكلماتِ القيِّمةِ أمثالِ الَّتي ذكرَها ابنُ أبي حاتمٍ في أوَّلِ تفسيرِهِ، فالنَّاسُ بحاجةٍ ماسَّةٍ لفَهمِ مناهجِ المُفسِّرينَ الأوَّلينَ وطريقةِ تَعامُلِ علماءِ السَّلفِ بمرويَّاتِ التَّفسيرِ. ويزيدُ هذا الأمرَ أهمِّيَّةً التَّوجُّهُ الزَّائد المحمودُ عند النَّاسِ منذُ سنواتٍ نحوَ أقوالِ السَّلفِ ومنها أقوالُهم في التَّفسيرِ، إلَّا أنَّ

عامَّةَ المسلمينَ بل طالبَ العلمِ المُبتدئَ منهم بل المتوسِّطَ كذلك يجدُ صعوبةً في فَهمِ أقوالِ السَّلفِ في التَّفسيرِ أحيانًا وفي توجيهِها وفَهمِ مُرادِ القائلِ منها.

والنَّاسُ في هذا على طرَفَينِ، بعضُهم ينفِّرُ من قراءةِ كتبِ السَّلفِ وخصوصًا كتبِ التَّفسيرِ منها، وحُجَّتُهم أنَّها لا تُفهمُ أصلًا وأنَّها تحتوي على أمورٍ يُستغنى عنها في نظرِ عامَّةِ النَّاسِ اليومَ كالمرويَّاتِ عن بني إسرائيلَ، والطَّرفُ الآخرُ يقولُ بأنَّ أقوالَ السَّلفِ عمومًا والَّتي في التَّفسيرِ خصوصًا، يَفهمُها كلُّ مَن كانت لديهِ معرفةٌ بسيطةٌ بالعربيَّةِ وشيءٌ من ثقافةٍ إسلاميَّةٍ من عامَّةِ النَّاسِ. ومَن عرَفَ شيئًا من علومِ التَّفسيرِ واهتمَّ قليلًا بتفاسيرِ السَّلفِ عرَفَ أنَّ الحقيقةَ بين هذينِ الطَّرفين.

فنَعَمْ، لا يجوزُ تنفيرُ المسلمينَ من كتبِ المُتقدِّمينَ، بل يجبُ حثُّهم على قراءتِها، ومن جهةٍ أُخرى لا بدَّ أن يُعلَمَ أنَّ الفهمَ العميقَ لمناهجِ التَّفسيرِ والمفسِّرينَ ولِأُصولِ التَّفسيرِ في القُرونِ الأُولى أمرٌ فيه صعوبةٌ بالغةٌ في هذه الأزمنةِ المُتأخِّرةِ، حيثُ يَفرحُ أَمثالُنا الجُهَّالُ لِبُعدِ عصرِنا عن زمنِ السَّلف بكلِّ قطعةٍ يفهمونَها من كلامِهم تُنبِئُ عن شيءٍ من هذه الأمورِ المُهمَّةِ.

ومن هنا تتأكَّدُ أهمِّيَّةُ الاهتمامِ بمقدِّماتِ التَّفسيرِ خاصَّةً، وهذا هو المقصودُ من هذه الرِّسالةِ. فأسألُ اللهَ تعالى أن يجعلَ هذه الرِّسالةَ المُختصَرةَ وما فيها من التَّعليقاتِ على مقدِّمةِ المؤلِّفِ نافعةً وخُطوةً إلى هدفِ فَهمٍ أعمقَ وأشملَ للتَّفسيرِ كما فَهِمَهُ أوَّلُ هذه الأُمَّةِ، آمينَ.

وكتبه

أبو حمزةَ بنُ مسافر

مَن هو ابنُ أبي حاتمٍ الرَّازيُّ

أبو محمدٍ عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي حاتمٍ الرَّازيُّ (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) نِسبةً إلى مدينةِ الرَّيِّ الَّتي تقعُ اليومَ في إيرانَ، كان من أكابرِ أئمَّةِ المسلمينَ، وكان عالِمًا بالحديثِ والجرحِ والتَّعديلِ، وألَّف فيه كتابَه «الجرحُ والتَّعديلُ» الَّذي صار أساسًا في هذا العلمِ، وقد بناه على كتابِ «التاريخُ الكبيرُ» لمحمَّدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ.

ولهُ كتابٌ آخرُ اعتُمدَ عليهِ بعدَهُ في مجالِهِ وهو كتابُ «علَلُ الحديثِ»، ثمَّ لهُ كتبٌ أُخرى في عُلومِ الحديثِ وعِلمِ الرِّجالِ خاصَّةً. كما أنَّهُ ألَّفَ تفسيرَهُ الكبيرَ الَّذي جمعَ فيهِ رِواياتِ السَّلفِ في بيانِ معانِي القُرآنِ.

وألَّف كُتُبًا أُخْرَى مثلَ «آدابُ الشافعيِّ ومناقِبُهُ» وغيرَ ذلك. وكان شديدَ التمسُّكِ بالسُّنَّةِ، وألَّف في الرَّدِّ على أهلِ البِدعةِ «الرَّدُّ على الجهميَّةِ»، وهو كتابٌ كبيرٌ كما ذكرَ مَن روَى عنه مِنَ المتأخِّرينَ، إلَّا أنَّهُ اليومَ مفقودٌ.

من أبرَزِ شيوخِهِ أبوهُ أبو حاتمٍ الرَّازيُّ (١٩٥ - ٢٧٧ هـ)، وهو محمدُ بنُ إدريسَ بنِ المنذرِ الحنظَليُّ، وكذلك أبو زُرعةَ الرَّازيُّ - ابنُ عمَّةِ أبي حاتمٍ -، اللَّذانِ كانا إمامينِ في الحديثِ من قبلِ ابنِ أبي حاتمٍ واشتهرا بلقَبِ «الرَّازِيَّيْنِ»، وقد نَقَلَ ابنُ أبي حاتمٍ عنهما «عقيدةَ الرَّازِيَّيْنِ» الَّتي صارت مُتداوَلةً بين النَّاسِ في بيانِ معتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

أمَّا أبوهُ فقد تَرجمَ له في كتابِهِ «الجرحُ والتَّعديلُ»، فقال: «ومِن العلماءِ الجهابذةِ النُّقَّادِ من الطَّبقةِ الرَّابعةِ من أهلِ الرَّيِّ أبي [أبو حاتمٍ] رحِمهُ اللهُ»، وبعدهُ ذكَر أبوابًا في وصفِ أبيهِ بدايةً من قولِهِ: «بابُ ما ذُكِرَ من معرفةِ أبي رحمه الله بصحَّةِ الحديثِ

وسقيمِهِ». وممَّن ترجمَ له بعد ذلك ابنُ عَديٍّ الجُرجانيُّ في «الكاملِ»، فمَن اطَّلعَ على ما قيلَ في تراجمِ هذا الإمامِ يرى العجبَ من عِلمِهِ وأخلاقِهِ وحُسنِ سيرتِهِ.

ومِثلُهُ في الإمامةِ أبو زُرعةَ الرَّازيُّ (٢٠٠ - ٢٦٤ هـ)، وهو عُبيدُ اللهِ بنُ عبدِ الكريمِ بنِ يزيدَ بنِ فَرُّوخ الرَّازيُّ، وقد ترجمَ له ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» أيضًا، ونقلَ في «عِلَلِ الحديثِ» بالإسنادِ قولَ الإمامِ أحمدَ: «ما جاوَزَ الجِسْرَ أحدٌ أفقَهُ من إسحاقَ ابنِ راهَوَيْهِ، ولا أحفَظُ من أبي زُرعةَ»، وعن ابنِ أبي شيبةَ الإمامِ المشهورِ: «ما رأيتُ أحفَظَ من أبي زُرعةَ»، وروَى عن عبدِ اللهِ بنِ الإمامِ أحمدَ قولَهُ: «لمَّا ورَدَ علينا أبو زُرعةَ نزَلَ عندنا، فقالَ لي أبي: يا بُنَيَّ، قد اعتَضْتُ[1] بنوافِلي مُذاكَرةَ هذا الشيخِ».

وروى في «الجرحِ والتعديلِ» قولَ يُونسَ بنِ عبدِ الأعلَى: «ما رأيتُ أكثرَ تواضعًا من أبي زُرعةَ، هو وأبو حاتمٍ إماما خُراسانَ». وروى ابنُ عَديٍّ في «الكاملِ» عن أبي يَعلى المَوصِليِّ قال: «ما سَمِعْنا بذِكرِ أحدٍ بالحفظِ إلَّا كان اسمُهُ أكثرَ من رُؤيتِهِ إلَّا أبو زُرعةَ الرَّازيُّ، فإنَّ مشاهدتَهُ كانت أعظمَ من اسمِهِ، وكان لا يرى أحدًا مَن هو دونَهُ في الحفظِ أنَّهُ أعرَفُ منهُ، وكان قد جمَعَ حفظَ الأبوابِ والشيوخِ والتَّفسيرِ وغيرِ ذلك، وكتبْنا بانتخابِهِ بواسِطَ ستَّةَ آلافٍ» أي ستَّةَ آلافِ حديثٍ.

فبهذهِ النُّقولِ - وهي نَزرٌ يسيرٌ ممَّا ذُكِرَ في ترجمةِ الإمامينِ الرَّازِيَّيْنِ - تَظهرُ جليًّا مكانةُ مَن تعلَّمَ منهم ابنُ أبي حاتمٍ ومكانتُهُ هو في العلمِ والفضلِ. فهؤلاءِ الأئمَّةُ أمثالُ

---

[1] مِن فِعلِ «اعتاضَ يَعتاضُ» من العِوَضِ، يَقصِدُ أنَّهُ جعَلَ مُذاكَرةَ الحديثِ معه مكانَ صلواتِهِ النَّافلةِ، واللهُ أعلمُ.

الرَّازِيَّيْنِ وابنِ أبي حاتمٍ مِمَّن حفِظَ اللهُ لنا بهمُ الدِّينَ، وهم مَن نقَل إلينا القرآنَ والحديثَ وعلومَهُما كلَّها بلا استثناءٍ. وممَّا لا يَفهَمُهُ كثيرٌ من النَّاسِ مِمَّن لم يطَّلِعْ على عِلمِ الرِّوايةِ وعلى كُتُبِ السَّلفِ أنَّ مثلَ ابنِ أبي حاتمٍ يَروي التَّفسيرَ بأسانيدِهِ! أي هو سمِعَ هذا كلَّهُ مباشرةً عن شيوخِهِ المختلفينَ المتعدِّدينَ، وكان قريبًا من المصدرِ. فالفرقُ عظيمٌ بينهم وبينَ مَن تأخَّرَ عنهم قرونًا ويهتمُّ بالتَّفسيرِ بِناءً على ما كتبَهُ غيرُهُ ولا يروي خبرًا واحدًا بالإسنادِ بِنفسِهِ. ومَن تدبَّرَ هذه المعلومةَ فحَسْبُ ينكشِفُ له البَونُ الشَّاسعُ بينَ معرفةِ هؤلاءِ ومعرفةِ هؤلاءِ، ليسوا سواءً، فليُتنبَّهْ!

قال أبو يعلَى الخليلِي في «الإرشادُ في معرفةِ علماءِ الحديثِ» في تَرجمتِهِ: «أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ أَخَذَ عِلْمَ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ، وَكَانَ بَحْرًا فِي الْعُلُومِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ، وَلَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ مَا هُوَ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ فِي الْفِقْهِ، وَالتَّوَارِيخِ، وَاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَعُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ، وَكَانَ زَاهِدًا يُعَدُّ مِنَ الْأَبْدَالِ».

وكان ابنُ أبي حاتمٍ عالِمًا بالقرآنِ، تعلَّمَ القرآنَ قبلَ الحديثِ. قال أبو القاسمِ الأَصبهانيُّ في «سِيَرُ السَّلفِ الصَّالحينَ»: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، يَقُولُ: لَمْ يَدَعْنِي أَبِي أَشْتَغِلُ بِالْحَدِيثِ حَتَّى قَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، ثُمَّ كَتَبْتُ الْحَدِيثَ. وَكَانَ حَافِظًا لِلْقُرْآنِ وَيُصَلِّي التَّرَاوِيحَ بِنَفْسِهِ[1]»،

[1] والظَّاهرُ أنَّ هذا الأخيرَ وصْفٌ مِن عليِّ بنِ إبراهيمَ لا بنِ أبي حاتمٍ، واللهُ أعلمُ.

وروَى عن عليٍّ أيضًا: «كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مُقْبِلًا عَلَى الْعِبَادَةِ مِنْ صِغَرِهِ، وَالسَّهَرِ بِاللَّيْلِ، وَالذِّكْرِ وَلُزُومِ الطَّهَارَةِ، فَكَسَاهُ اللَّهُ بَهَاءً وَنُورًا، فَكَانَ يُسَرُّ بِهِ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ»،

وعنهُ كذلك: «سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيَّ، بِمَكَّةَ يَقُولُ: كَانَ مِنْ مِنَّةِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ وُلِدَ بَيْنَ قَمَاطِرِ[1] الْعِلْمِ وَالرِّوَايَاتِ، وَتَرَبَّى بِالْمُذَكِّرَاتِ بَيْنَ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ، فَكَانَا يَزُقَّانِهِ[2] كَمَا يُزَقُّ الْفَرْخُ الصَّغِيرُ وَيُعْنَيَانِ بِهِ، فَاجْتَمَعَ لَهُ مَعَ جَوْهَرِ نَفْسِهِ كَثْرَةُ عِنَايَتِهِمَا، ثُمَّ تَمَّتِ النِّعْمَةُ بِرِحْلَتِهِ مَعَ أَبِيهِ، فَأَدْرَكَ الْإِسْنَادَ وَثِقَاتِ الشُّيُوخِ بِالْحِجَازِ، وَالْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَالثُّغُورِ، وَسَمِعَ بِأَنْبِجَانَةَ، حَتَّى عَرَفَ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ وَتَرَعْرَعَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ كَانَتْ رِحْلَتُهُ الثَّانِيَةُ بِنَفْسِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِ مَعْرِفَتِهِ، يُعْرَفُ لَهُ ذَلِكَ وَيُقَدَّمُ لِحُسْنِ فَهْمِهِ وَدِيَانَتِهِ وَقَدِيمِ سَلَفِهِ».

وابنُ شاذانَ المذكورُ الذي تعلَّمَ عندَهُ القرآنَ قالَ الخليليُّ عنه في «الإرشادِ»: «الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ الْمُقْرِئُ قَدِيمٌ، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ مِهْرَانَ وَغَيْرَهُ، مَذْكُورٌ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ، سَمِعَ مِنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُهُ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، كَبِيرُ الْمَحَلِّ بِالرَّيِّ فِي

---

[1] جمعُ «القِمَطْرِ»، قالَ الخليلُ في «العَينِ»: «القِمَطْرُ: الجمَلُ الضَّخمُ»، وقالَ أبو عمرٍو الشَّيبانِيُّ في «الجِيمِ»: «والقِمَطْرُ: الشَّديدُ». وقالَ الجوهريُّ في «الصِّحاحِ»: «والقِمَطْرُ والقِمَطْرَةُ: ما يُصانُ فيه الكُتُبُ»، فلعلَّهُ أرادَ هذا المعنَى الأخيرَ، مع كونِ هؤلاءِ أقوياءَ أشدَّاءَ في العِلمِ.

[2] مِن قولِهم «زَقَّ الطَّائِرُ صِغارَهُ أيْ أَطْعمَهُمْ بِمِنْقارِهِ».

السُّنَّةِ، يُقَارَنُ بِأَبِي حَاتِمٍ فِي شَأْنِهِ، وَلَهُ مَعْرِفَةٌ عَظِيمَةٌ بِالْقِرَاءَاتِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَتَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ».

بلغَ ابنُ أبي حاتمٍ من العمرِ سبعًا وثمانينَ سنةً أفناها في طلبِ العلمِ ونشرِهِ، ووضعَ أكثرَ من كتابٍ صارَ عمدةً في مجالِهِ، ومَن تأمَّلَ ما كتبَهُ هذا الإمامُ يتعجَّبُ من كثرَتِهِ وأهمِّيَّتِهِ غايةَ التَّعجُّبِ، فرحمَهُ اللهُ وأباهُ وجميعَ علماءِ المسلمينَ، آمين.

وصفٌ موجَزٌ للكتابِ وطَبَعاتِهِ

ظهَر تفسيرُ ابنِ أبي حاتمٍ مطبوعًا متأخِّرًا في عدَّةِ مجلَّداتٍ، ومع ذلكَ فجزءٌ كبيرٌ من التَّفسيرِ مفقودٌ، وقد حاولَ المُحقِّقونَ تكميلَ النَّاقصِ قدْرَ الإمكانِ من المنقولاتِ الَّتي عند بعضِ المُتأخِّرينَ، وأكثرُ هذهِ الرِّواياتِ مأخوذةٌ من تفسيرِ السُّيوطيِّ «الدُّرُّ المنثورُ» ومن «تفسيرِ ابنِ كثيرٍ»، إلَّا أنَّ الجزءَ الأوفرَ في الطَّبَعاتِ هو الأصيلُ المأخوذُ من المخطوطةِ والتَّكميلُ قليلٌ عندَ المقارنةِ.

والتَّعريفُ بحجمِ هذهِ الطَّبَعاتِ مُفيدٌ لأنَّهُ يُعطي فكرةً عن حجمِ هذا التَّفسيرِ، فقد طبَعَهُ «مكتبةُ نزار مصطفى الباز» في ثلاثةَ عشَرَ مجلَّدًا، ثلاثةٌ منها فهارسُ، وبعدَ ذلكَ طبَعَهُ «دارُ ابنِ الجوزي» فهما أشهرُ الطَّبَعاتِ وأجمعُها، وطَبعةُ «دارِ ابنِ الجوزي» تُعتبَرُ أشملَ وأحسنَ من بعضِ النَّواحي. وقد استفدتُ في نقلِ المقدِّمةِ والتَّعليقِ عليها من النُّسختينِ، وأشيرُ إلى اختلافِ الطَّبَعاتِ والنُّسَخِ إذا كان هناكَ فرقٌ مُؤثِّرٌ في المعنَى.

أمَّا طبعةُ «دارِ ابنِ الجوزي» فلها سبعةَ عشرَ مجلَّدًا واحدٌ منها مقدِّمةٌ، ثم بعده اثنا عشرَ مجلَّدًا الجزءُ الأصيلُ المأخوذُ من المخطوطةِ، ثم المجلَّدُ الثَّالثَ عشَرَ مُخصَّصٌ للمكمِّلاتِ، وفي النِّهايةِ ثلاثةُ مجلَّداتٍ فهارسُ. هذا مع التَّنبيهِ إلى أنَّ التَّحقيقَ وتخريجَ الأحاديثِ يستغرِقُ جزءًا كبيرًا من هذه المجلَّداتِ.

ومنهجُ المؤلِّفِ فيه أن يسوقَ الرِّواياتِ دون أيِّ تعليقٍ وبيانٍ مِن عندِهِ إلَّا نادرًا، على عادةِ كُتُبِ الحديثِ القديمةِ. ومن كلِّ ذلكَ يظهرُ عِظَمُ حجمِ هذا التَّفسيرِ، فلو وصَلَنا كاملًا كان تفسيرًا واسعًا يحتوي على عددٍ كبيرٍ جدًّا من رواياتِ التَّفسيرِ.

كلمةٌ حولَ كلامِ المُحقِّقينَ في أسانيدِ هذا التَّفسيرِ ومعاملةِ علماءِ السَّلفِ لأسانيدِ التَّفسيرِ

يَكثرُ في كلامِ المُحقِّقينَ - وخصوصًا في إصدارِ دارِ ابنِ الجوزي - تضعيفُ الأسانيدِ، وقد أثارَ هذا إنكارَ عددٍ من النَّاسِ لأنَّهُ يُضعِفُ حُجَّةَ التَّفاسيرِ المأثورةِ في أعيُنِ القُرَّاءِ وخصوصًا غيرِ الدَّارسينَ منهم.

لذا لا بدَّ من التَّنبيهِ إلى منهجِ السَّلفِ في مُعاملةِ رواياتِ التَّفسيرِ وغيرِها إذا كان في الإسنادِ شيءٌ من الضَّعفِ لا يبلُغُ أن يكونَ ضَعفًا شديدًا كالكَذِبِ. وسبقتِ الإشارةُ إلى أنَّ فَهمَ منهجِ السَّلفِ في غايةِ الأهمِّيَّةِ عُمومًا، وفي التَّفسيرِ خصوصًا. فالسَّلفُ كانوا يَقبلونَ ما فيه ضَعفٌ يسيرٌ بشروطٍ وفي مجالاتٍ معيَّنةٍ دونَ غيرِها، ليس كما يَظنُّ

عامَّةُ النَّاسِ اليومَ أنَّهم ما عرَفوا في الأخبارِ إلَّا تمامَ الصِّحَّةِ يُقبلُ في كلِّ شيءٍ، أو تمامَ الضَّعفِ يُرَدُّ على كلِّ حالٍ، بل كانوا يُفرِّقونَ ويَنظرونَ في كلِّ إسنادٍ وفي كلِّ نوعٍ منفردًا.

ولهم في هذا الأصلِ كلامٌ كثيرٌ ولا يمكنُ أن يُستفاضَ في هذا الموضوعِ هاهُنا، ولكنْ على سبيلِ المثالِ: روى الحاكمُ في «المستدركِ» بإسنادِهِ عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ مَهديٍّ قال: «إذا رَوَيْنا عنِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم في الحلالِ والحرامِ والأحكامِ شدَّدنا في الأسانيدِ وانتقدْنا الرِّجالَ، وإذا رَوينا في فضائلِ الأعمالِ والثَّوابِ والعقابِ والمباحاتِ والدَّعَواتِ تساهلْنا في الأسانيدِ».

وروى الخطيبُ في «الجامعُ لأخلاقِ الرَّاوي وآدابِ السَّامعِ» عن سفيانَ الثَّوريِّ قال: «خُذوا هذهِ الرَّغائِبَ وهذهِ الفضائلَ منَ المشْيَخةِ، فأمَّا الحلالُ والحرامُ فلا تأخذوهُ إلَّا عمَّن يَعرِفُ الزِّيادةَ فيهِ منَ النَّقصِ».

وروى عن يحيى بنِ سعيدٍ القَطَّانِ قولَهُ: «تَسَاهَلُوا فِي أَخْذِ التَّفْسِيرِ عَنْ قَوْمٍ لَا يُوَثِّقُونَهُمْ فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ ذَكَرَ لَيْثَ بْنَ أَبِي سُلَيْمٍ[1] وَجُوَيْبِرَ بْنَ سَعِيدٍ وَالضَّحَّاكَ وَمُحَمَّدَ بْنَ السَّائِبِ وَقَالَ: هَؤُلَاءِ لَا يُحْمَدُ أَمْرُهُمْ[2] وَيُكْتَبُ التَّفْسِيرُ عَنْهُمْ.»

---

[1] في الكتابِ «سَلْم» والصَّحيحُ ما أُثبِتَ هنا. وقوله «ثمَّ ذكَرَ» وما بعدَه من كلامِ النَّاقل.

[2] وعند البيهقيِّ في «دلائلِ النبوَّةِ» هنا «حديثُهم».

فالسَّلفُ كانوا يَقبلونَ مثلَ هذه الأخبارِ في فضائلِ الأعمالِ وفي التَّفسيرِ بشرطِ ألَّا يكونَ فيها ضَعفٌ شديدٌ، وأن يكونَ هناك من الشَّواهدِ وكلِّيَّاتِ الشَّريعةِ ما يُؤيِّدُهُ ولا يُخالفُهُ، وألَّا يُخالفَ نصًّا ثابتًا في الدِّينِ، فإذا كان له أصلٌ معروفٌ وكان عليه عملُ السَّلفِ قَبِلوهُ واحتجُّوا به، ولعلَّهم احتجُّوا به في الجملةِ دون الأخذِ لبعضِ التَّفاصيلِ المذكورةِ فيه.

ولا يَصِحُّ أنَّهُم أنكروا الضَّعيفَ جملةً وتفصيلًا، فالبخاريُّ مثلًا شدَّدَ في «الجامعِ الصَّحيحِ» تشديدًا زائدًا على ما هو معروفٌ، لكنَّهُ ذكرَ في التَّراجمِ كثيرًا ممَّا فيه كلامٌ من الأحاديثِ وأقوالِ السَّلفِ تأييدًا للأحاديثِ المُسنَدةِ الصَّحيحةِ الَّتي يذكرُها في كتابِهِ، وكذلكَ في «الأدبِ المُفرَدِ» ذكرَ هذا النَّوعَ كثيرًا محتجًّا به، فلو لم يكنْ عندهُ في هذه الأخبارِ أدنى حجَّةٍ ما رَوى شيئًا منها البتَّةَ، وعلى هذا عملُ عامَّةِ علماءِ السَّلفِ.

كذلكَ علماءُ الحديثِ المتقدِّمونَ ربَّما قبِلوا مِنَ الرَّاوي إذا روى القولَ عن شيخِهِ مباشرةً، مع أنَّهُم تركوا منه ما رفعَهُ إلى النبيِّ ﷺ، ومِن ذلكَ ما جاءَ عن أحمدَ لمَّا سُئِلَ عن جُويبرِ بنِ سعيدٍ الأزْديِّ الذي يَروي كثيرًا من التَّفسيرِ عن الضَّحَّاكِ بنِ مُزاحمٍ: «مَنْ أَحَبُّ إِلَيْكَ جُوَيْبِرٌ أَوْ كَثِيرٌ؟ قَالَ جُوَيْبِرٌ أَكْثَرُ، قَدْ رَوَى عَنِ الضَّحَّاكِ فِي التَّفْسِيرِ أَحَادِيثَ حِسَانًا، مَا لَمْ يُسْنِدْ إِلَى النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فَلَا بَأْسَ بِحَدِيثِهِ»[1]، فهو حَسَّنَ مَروِيَّاتِهِ في التَّفسيرِ عن الضَّحَّاكِ في الجملةِ، بخلافِ ما يرفَعُهُ. فالسَّلفُ أئمَّةُ

[1] في «المعرفةُ والتَّاريخُ» لِيعقوبَ الفَسَوِيِّ.

الحديثِ كانوا أدرَى النَّاسِ بالرِّجالِ وتفاصيلِ حالِهم، وعلِموا أنَّ الرَّاويَ قد يكونُ جيِّدًا حينَ يَروي عن شيخِهِ القولَ، وأنَّهُ يضعُفُ في غيرِ هذا، ولذلكَ أمثلةٌ في كلامِهم.

ثمَّ لا بدَّ من التَّنبيهِ إلى أنَّ كثيرًا من تفاسيرِ السَّلفِ رُوِيَت عن طريقِ الصَّحائفِ، وحُكمُ الصَّحيفةِ والكِتابِ يختلفُ عن حُكمِ الرِّوايةِ الواحدةِ عند أهلِ الحديثِ. فمِن ذلك صحيفةُ عليِّ بنِ أبي طلحةَ المشهورةُ، الَّتي قالَ أحمدُ فيها كما ذكَرَ عنه أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ في «إعرابِ القرآنِ»: «وقدْ قال أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ حنبلٍ: بمصرَ صحيفةٌ في التَّفسيرِ رواها عليُّ بنُ أبي طلحةَ، لو رَحَلَ فيها رجلٌ إلى مِصرَ قاصدًا ما كان كثيرًا». فالصَّحيفةُ والكِتابُ إذا عُرِفَ ناقلُها ومصدرُها عند السَّلفِ وانتشرت بينهم تكونُ مقبولةً، ولا يمكنُ رَدُّ روايةٍ منها بسهولةٍ كلَّما وجدَ المرءُ فيها شيئًا لا يوافقُ رأيَهُ كما يتوهَّمُهُ كثيرٌ من النَّاسِ اليومَ. فمَن رَدَّ روايةً من الصَّحيفةِ طاعنًا في إسنادِها لزِمَهُ أن يَرُدَّ الصَّحيفةَ كلَّها، وقد تشتملُ على مئاتِ الرِّواياتِ. فليُفهَمْ هذا، وفي التَّفسيرِ المأثورِ صحائفُ كثيرةٌ، ومَن تأمَّلَ أسانيدَ ابنِ أبي حاتمٍ في تفسيرِهِ ظهرَ له هذا جليًّا.

وهناك أسبابٌ أُخرى لقَبولِهِم مثلَ هذه الأخبارِ في التَّفسيرِ لا تتَّسِعُ لذِكرِها والتَّفصيلِ فيها هذه الرِّسالةُ الموجزةُ، منها أنَّ هذه الرِّواياتِ كثيرًا ما يَعضُدُ بعضُها بعضًا وإن كان في آحادِ أسانيدِها ضَعفٌ، ومنها أنَّ النَّاسَ في الزَّمنِ الأوَّلِ تعلَّموا معانيَ القرآنِ مع ألفاظِهِ، فأخذوا هذه العُلومَ ضِمنًا بطريقةِ نقلِ المعاني لانتشارِها بينَهم.

فإذا فُهِمَ ذلك تبيَّنَ أنَّ الضَّعفَ في رواياتِ ابنِ أبي حاتمٍ في التَّفسيرِ لا يمكنُ أن يُفهَمَ منه إسقاطُها بالمَرَّةِ، ولكنَّ عملَ المُحقِّقينَ يُوهِمُ القُرَّاءَ ذلك، وهذا إشكالٌ.

هذا مع التَّنبيهِ إلى أنَّهُم أشاروا إلى هذا الأمرِ وذكروا في مقدِّمةِ التَّحقيقِ أنَّ الضَّعفَ في الرِّواياتِ لا يعني رَدَّها على الإطلاقِ عند السَّابقينَ، فنقَلوا كلامَ ابنِ مهديٍّ المذكورَ فوقُ وقولَ يحيَى القَطَّانِ ومع ذلك ذهبوا بعيدًا عن مثلِ هذه الأقوالِ لَمَّا أنكروا على ابنِ أبي حاتمٍ مرارًا روايتَهُ لمِثلِ هذه الرِّواياتِ.

فقالوا: «لم يَسْلَمْ تفسيرُ ابنِ أبي حاتمٍ رَحِمَهُ اللهُ من الرِّواياتِ الضَّعيفةِ والإسرائيليَّاتِ كغيرِهِ من كُتُبِ التَّفسيرِ الَّتي سبقَتْهُ أو عاصرتْهُ أو أُلِّفَتْ بعدَهُ. فقد حَشَدَ في تفسيرِهِ رواياتٍ كثيرةً ضعيفةً، ورواياتٍ إسرائيليَّةً، ولم يُنبِّهْ على ذلك.»

وهذا عجيبٌ، فكأنَّ الإمامَ لجهلِهِ وكثرةِ خطئِهِ - ومثلُهُ سائرُ المفسِّرينَ من السَّلفِ! - ملأ تفسيرَهُ من أوَّلِهِ إلى آخرِهِ بهذه الأخبارِ. فالسؤالُ هو: هل المُحقِّقُ حقيقةً يظنُّ أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ - مع إمامتِهِ في الجرحِ والتَّعديلِ كما ذكرَ المحقِّقُ نفسُهُ - لم يُدرِكْ كلَّ ذلكَ، وروى عامَّةَ الأخبارِ في التَّفسيرِ غفلةً؟ أليس الأولى أن يُقالَ: إنَّهُ في الجملةِ كان أدرَى بمواضعِ الضَّعفِ ممَّن يُحلِّلُ اليومَ كلامَهُ بعد أكثرَ من ألفِ سنةٍ وهُم مع ذلك دونَه في العلمِ بِمراحلَ؟ فهو الَّذي روى هذه الأخبارَ بنفسِهِ من أفواهِ شيوخِهِ مباشرةً، وكان قريبًا جدًّا من رجالِ الإسنادِ عُمومًا!

فقولُ المُحقِّقِ «لم يَسلَمْ» ثم «حَشَدَ تفسيرَهُ» تناقُضٌ في حدِّ ذاتِهِ، فليُعتَبَرْ. بل لا شكَّ أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ تعمَّدَ روايةَ هذه الأخبارِ كما هي، مع علمِهِ بأسانيدِها وما فيها.

وقالَ المُحقِّقُ في فصلٍ بعنوانِ «تنبيهٌ واعتذارٌ»: «النَّاظرُ في الكُتُبِ المُصنَّفةِ في تفسيرِ القرآنِ العظيمِ يَجِدُ أنَّها تَحمِلُ في صفحاتِها الغَثَّ والسَّمينَ، والباطلَ الواضحَ

والحقَّ المبينَ. وأكثرَ مُصنِّفوها من ذكرِ الحكاياتِ عن أهلِ الكتابِ، وليسَ بِهمُ احتياجٌ إلى أخبارِهم ومرويّاتِهم، وذكَروا ما لا يَصِحُّ من أسبابِ النُّزولِ، وأحاديثِ الفضائلِ.»

فكأنَّه يقولُ ويُكرِّرُ كالمؤدِّبِ والمرشدِ المعلِّمِ لابنِ أبي حاتمٍ وأمثالِهِ من السَّلفِ: (لسْتُم بحاجةٍ إلى هذه الأخبارِ، بل يُستغنَى عنها، وليس الأمرُ كما توهَّمتُم).

ثمّ قال أيضًا: «ولقد أخلَّ ابنُ أبي حاتمٍ بمنهجِهِ وشرطِهِ الَّذي ذكرهُ في مقدِّمةِ كتابِهِ هذا، حيثُ قال: «فتحَرَّيتُ إخراجَ ذلك بأصحِّ الأخبارِ إسنادًا، وأشبعِها[1] متنًا.»»

بل الظَّاهرُ أنَّهُ لم يُخِلَّ، وقالَ المُحقِّقُ نفسُهُ بعد أسطُرٍ: «ولعلَّ المرادَ من قولِ ابنِ أبي حاتمٍ: «بأصحِّ الأخبار...» إلخ. أي أصحُّ ما وجَدَهُ من الرِّواياتِ في تفسيرِ الآيةِ، وإن كان بعضُها ضعيفًا، وفيهِ نكارةٌ؛ فإنَّ من مذهبِ العلماءِ الأقدَمينَ إخراجَ الإسنادِ الضَّعيفِ إذا لم يجِدْ في البابِ غيرَهُ.»، ولا شكَّ أنَّ ذلكَ مرادُهُ في الجملةِ - واللهُ أعلمُ - ، على ما يأتي في التَّعليقِ على كلامِ المؤلِّفِ في المقدِّمةِ. ويُتساءلُ هنا أيضًا: هل يظنُّ المُحقِّقُ فعلًا أنَّ إمامًا في الجرحِ والتَّعديلِ روى آلافًا من الأخبارِ على أنَّها صحيحةٌ بل من أصحِّ الصَّحيحِ لأنَّهُ لم يُدرِكْ أنَّها ليست كذلك ودونَه بكثيرٍ؟! وما أعجبَ هذا الظنَّ.

وكذلكَ ليس صنيعُ ابنِ أبي حاتمٍ من بابِ أنَّ مَن ذكرَ الإسنادَ فقد أحالَ وبَرِئَ من العُهدةِ، كما يذكُرُ المُعاصِرونَ عادةً، ومِنهم هذا المُحقِّقُ لمَّا قال: «وربما يُقال: إنَّ

---

[1] هكذا ذُكِرَ هنا، وفي نسخةٍ لِتفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ: «وأشبهِها متنًا» وهو أولى واللهُ أعلمُ، وسيأتي الكلامُ عليه في التَّعليقِ على المقدِّمةِ.

مَن أسندَ فقد برئَ من العُهدةِ. وهذا واردٌ لولا ما ذكَرهُ في مقدِّمةِ كتابِهِ، ثم إنَّهُ يُعتبَرُ من أئمَّةِ الجرحِ والتَّعديلِ، وله في ذلك مُؤلَّفٌ مشهورٌ، وله مراتبُ في قَبولِ الرِّوايةِ ورَدِّها، فكان الواجبُ عليه الابتعادُ عن الرِّوايةِ عن الضُّعفاءِ والمتروكينَ، أو التَّنبيهُ على رِوايتِهم إذا ساقَها.» فمرَّةً أُخرى كالمؤدِّبِ ومُذكِّرًا للإمامِ بأنَّهُ ألَّفَ كتابًا في الجرحِ والتَّعديلِ فكيفَ غفَلَ عنه، وأنَّ هذا لا ينبغي لإمامٍ في الجرحِ والتَّعديلِ!

فيُقالُ جوابًا على هذا: وهل يُعقَلُ أنَّ جميعَ علماءِ السَّلفِ ملَؤوا كُتُبَهُم بما لا حجَّةَ فيه أصلًا عندهم، ولم يُنكِرْ ذلك بل لم يتنبَّهْ إليه أحدٌ منهم، وهم أعلمُ النَّاسِ بهذا الدِّينِ وأشدُّهُم في حفظِهِ والدِّفاعِ عنه؟

ولا ريبَ أنَّهُم أعلمُ النَّاسِ بالقرآنِ، بلْ هذا مِن أظهرِ الأمورِ. روَى أبو خَيْثَمَةَ زُهَيرُ بنُ حَرْبٍ في كتابِ «العِلمِ» بإسنادِهِ: «قالَ رجلٌ لمُطرِّفٍ: أَفَضْلُ مِنَ القرآنِ تُريدونَ؟ قالَ: لا، ولكنْ نريدُ مَن هو أعلمُ بالقرآنِ منَّا». ومُطرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الشِّخِّيرِ من علماءِ التَّابعينَ، فيَقصِدُ مَن هو أعلمُ منهم بمعانِي القرآنِ مِن الصَّحابةِ وكبارِ التَّابعينَ. ومُطرِّفٌ تُوفِّيَ سنةَ ٩٥ هـ، فإذا قالَ هو ذلكَ أَفَنَكونُ نحنُ بعدَ أكثرَ من أربعةَ عشَرَ قرنًا أعلمَ منَ السَّلفِ بأسانيدِ التَّفسيرِ وكيفيَّةِ نقلِهِ؟!

وقالَ أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ في «النَّاسخُ والمنسوخُ»: «وَإِذَا تَكَلَّمَ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي مَعْنَى آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهَا فَخَرَجَ عَنْ قَوْلِهِمْ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ وَلَمْ يُعَدَّ خِلَافًا»، فهذهِ الأقوالُ وغيرُها كثيرٌ تُبيِّنُ فضلَ علمِ السَّلفِ على علمِ الخَلَفِ، وأنَّ المتقدِّمينَ اعتمَدُوا تمامًا على أقوالِهِم ولم يَخرُجوا عنها.

وزيادةً على ذلك فالمتأمِّلُ لكتبِ السَّلفِ لا يَستريبُ أنَّهُم في مواضعَ كثيرةٍ روَوا هذه الأخبارَ للاحتجاجِ، وقد علِموا أنَّها في حالاتٍ كثيرةٍ لا تَصلُحُ للتَّأسيسِ ولكنْ للتَّأنيسِ، فلا يمكنُ أنَّهُم في كلِّ هذه المواضعِ روَوُا الأخبارَ معتقدينَ فسادَها على الإطلاقِ، ولمجرَّدِ التَّعريفِ بها.

فـ«محاولةُ الاعتذارِ» عن ابنِ أبي حاتمٍ - كما يُسَمِّيها المُحقِّقُ - يُقالُ فيها: لا يُتَصوَّرُ أنَّ أهلَ الحديثِ وأهلَ التَّفسيرِ بأجمعِهم وقَعوا في أمرٍ شنيعٍ وخطإٍ جسيمٍ واستمرُّوا عليه قرونًا حتَّى يأتيَ دكاترةُ هذا الزَّمانِ ويُصحِّحوا خطأَهم ويعتذروا لهم.

ولكنَّ الكلامَ في هذا المقامِ يطولُ، وليس هذا محلَّ البسطِ فيه، وقد أكثرَ التَّنبيهَ على هذا الأمرِ بعضُ مَن يَشتغِلُ بالتَّفسيرِ في هذا العصرِ مشكورينَ. فليُكتفَ بهذا تعليقًا على كلامِ المُحقِّقينَ وصنيعِهم في هذا الإصدارِ - وغيرِهم كثيرينَ في هذا العصرِ - ليكونَ تنبيهًا لازمًا على تصوُّراتِ أكثرِ النَّاسِ اليومَ حولَ التَّفسيرِ المأثورِ وكُتُبِ السَّلفِ عُمومًا.

واللهُ أعلمُ، وأسألُ اللهَ تعالى أن يُوفِّقَنا جميعًا لفَهمٍ صحيحٍ وأصيلٍ لمصادرِ دينِ الإسلامِ، آمين.

معلوماتٌ عامَّةٌ حولَ مقدِّمةِ المؤلِّفِ وهذا الشَّرحِ

ذكَرَ المؤلِّفُ في مقدِّمتِهِ على صِغَرِ حجمِها أمورًا مفيدةً حولَ منهجِهِ في تأليفِ تفسيرِهِ، وضَمَّنَ كلامَهُ بعضَ المسائلِ المهمَّةِ الَّتي تَستوقِفُنا في هذا الشَّرحِ، وهي:

(١) قولُهُ بأنَّهُ قد اختارَ أصحَّ الأسانيدِ، وما مرادُهُ من ذلك.

(٢) وصفُهُ لتفسيرِهِ بأنَّهُ مختصرٌ، وتوجيهُ ذلك.

(٣) كيفيَّةُ الاختصارِ عندَهُ، ماذا ذكرَ وماذا ترَك.

(٤) حذفُ الإسنادِ وأسبابُهُ، وهل سبَّبَ هذا إشكالًا في تدوينِ التَّفسيرِ.

ورأيتُ أنسبَ طريقةٍ أن أذكُرَ جميعَ التَّعليقاتِ - القصيرةَ والطَّويلةَ - في الهامشِ تجنُّبًا لتجزئةِ المتنِ، واللهُ تعالى أعلمُ.

وأرى أنَّ التَّعليقَ على كلامِ السَّلفِ وشرحَهُ إنَّما يكونُ في توضيحِ معناهُ فيما يَحتاجُ إلى توضيحٍ عندَ كثيرٍ من النَّاسِ اليومَ، لا أن يُبيِّنَ الشَّارحُ كلَّ مَنهجِهِ هو في الدِّينِ أو في البابِ المعيَّنِ مُعلِّقًا على كلماتٍ يسيرةٍ من السَّلفِ.

ولذلكَ لا يُذكَرُ في هذا الشَّرحِ إلَّا ما يتعلَّقُ ببيانِ كلامِ المؤلِّفِ مباشَرةً وبالمسائلِ الَّتي ذكرَها دونَ الذَّهابِ بعيدًا. وهذا أنسبُ، إذْ مَن يريدُ فَهمَ معنى كلامِ السَّلفِ وتفهيمَهُ فليَترُكِ السَّلفَ يتكلَّمون، لا أن نتكلَّمَ نحنُ من عندِ أنفسِنا ونستعمِلَ كلامَ السَّلفِ مجرَّدَ أساسٍ وهيكلٍ لبيانِ ما نرَى، كما يفعلُه عامَّةُ النَّاسِ اليومَ، واللهُ تعالى

أعلمُ. وهذه الرِّسالةُ المُختصَرةُ لا تَعدو أن تكونَ محاولةً لذلك، ومنَ اللهِ نستمدُّ العونَ والتَّوفيقَ.

ثمَّ لْيُعلَمْ أنَّ كلَّ ما في هذه الرِّسالةِ قد استفدتُهُ من كلامِ مَن سبَقَني إليه، فليسَ شيءٌ منه من نفسي عُمومًا، إنَّما هو جمعٌ وتنسيقٌ، لكنِّي مع ذلكَ لا أُشيرُ في كلِّ شيءٍ إلى مصدرِهِ نظرًا للاختِصارِ، إلَّا ما يُنقَلُ بحروفِهِ.

هذا، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نبيِّنا محمَّدٍ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

مقدِّمةُ تفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ والتَّعليقُ عليها

دوافعُ التَّأليفِ ومنهجُ المؤلِّفِ في الاختصارِ وصحَّةِ الأسانيدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ][1].

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ [الْحَافِظُ] أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ الْإِمَامِ [الْحَافِظِ الْكَبِيرِ] أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ [الرَّازِيُّ رحمه الله وَرَضِيَ عَنْهُ]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ[2] الْأَنْبِيَاءِ وَعَلَى آلِهِ[3] أَجْمَعِينَ.

سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ إِخْوَانِي[4] ...

---

[1] ما كان بين معكوفين لا يوجدُ في كلِّ نُسخةٍ، وقد أشارَ إلى ذلك المُحقِّقون.

[2] كقولِهِ تعالَى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقرأَه عاصمٌ بفَتحِ التَّاءِ وباقِي القرَّاءِ بكسرِها.

[3] أمَّا «الآلُ» فأصلُه كما قال الخليلُ في «العَين»: «آلُ الرَّجلِ: ذو قَرابتِهِ، وأهلُ بَيْتِه»، وهو عندَ كثيرٍ من أهلِ العلمِ لفظٌ جامعٌ يمكنُ أن يدخُلَ فيه أهلُ بيتِ الرَّجلِ ومَن معه وأتباعُهُ، ذكَره الأزهريُّ في «تهذيبُ اللُّغةِ»: «وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ يحيَى: اخْتلَف النَّاسُ فِي الْآلِ، فَقَالَت طَائِفَةٌ: آلُ النَّبِيِّ مَن اتّبعه، قرَابَةً كَانَ أَو غَيرَ قَرابةٍ» ثم أطال فيه وذكَر كلامَ الشَّافعيِّ في ذلك. فلهذا اكتفى المؤلِّفُ به هنا، واللهُ أعلمُ.

[4] فهو ألَّف هذا التَّفسيرَ استجابةً للطَّلبِ المذكورِ، كما حصَلَ عند كثيرٍ من المؤلِّفينَ أنَّ كتبَهم أُلِّفَت بهذا السَّببِ.

إِخْرَاجَ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مُخْتَصَرًا بأصحِّ الأسانيدِ[1]،

---

[1] لا شكَّ أنَّ صنيعَ المؤلِّفِ من اختيارِهِ لـ«أصحِّ الأسانيدِ» مع إمامتِهِ في هذا العِلمِ قد أعطى تفسيرَهُ قوَّةً تُميِّزُهُ عن عامَّةِ مؤلَّفاتِ التَّفسيرِ، وجعلَ لتفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ مقامًا رفيعًا وأهمِّيَّةً كبيرةً لكلِّ مَن يريدُ فَهمَ كتابِ اللهِ تعالى.

ومع ذلكَ لا بدَّ من التَّنبيهِ إلى أنَّ أهلَ الحديثِ ما قصدوا بقولِهِم «أصحُّ الأسانيدِ» في مثلِ هذا السِّياقِ أنَّها صحيحةٌ كلُّها، ولا أنَّها أصحُّ الأسانيدِ على الإطلاقِ. فعند بحثِهِم عن أصحِّ الأسانيدِ على الإطلاقِ وضَّحوا قصدَهم، كالذي روَاه الحاكم في «معرفةُ علومِ الحديثِ» عن أبي عبدِ اللهِ البخاريِّ قال: «أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ كُلِّهَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ»، ثم قد يَبحثونَ عن أصحِّ إسنادٍ في مجالٍ معيَّنٍ أو لراوٍ على الخصوصِ. وأمَّا كلامُ المؤلِّفِ هنا فهو بعيدٌ جدًّا عن هذا، بل المرادُ ما يَكثُرُ من قولِهِم في حديثٍ ما «هو أصحُّ ما في البابِ» أو نحوُهُ، وليس معنى ذلك أنَّهُ صحيحٌ عندهم، بل هو أصحُّ من غيرِهِ، وكلامُه هنا عمومًا في أسانيدِ التَّفسيرِ.

وظاهرٌ من كلامِ المؤلِّفِ أنَّهُ يَقصِدُ هذا المعنَى، واللهُ أعلمُ، ويَظهرُ هذا أيضًا لِمَن تأمَّلَ صَنيعَهُ وأسانيدَهُ، فهو بنفسِهِ يُشيرُ أحيانًا - وإن كان نادرًا - إلى ضَعفِ الرِّوايةِ، أو يُصرِّحُ بتضعيفِ الرَّاوي في كُتُبِهِ الأُخرى. فحَتَّى إن لم يَذكُرْ شيئًا في تفسيرِهِ - كما فعَلَ غالبًا - فلا شكَّ مع إمامتِهِ في الجرحِ والتَّعديلِ أنَّهُ على علمٍ تامٍّ بما في هذه الأسانيدِ في الجملةِ. لكن قد سبَقَ التَّنبيهُ في مقدِّماتِ هذه الرِّسالةِ أنَّهُ كغيرِهِ من أهلِ العِلمِ في زمانِهِ وقبلَهُ احتجَّ بهذه الرِّواياتِ عُمومًا لصلاحيَتِها عندَهم في بابِ التَّفسيرِ - وإن ... =

وحذْفِ[1] الطُّرُقِ [والشَّواهدِ والحروفِ] والرِّواياتِ، وَتَنْزِيلِ السُّوَرِ[2]،

كان قد لا يَرى الرِّوايةَ المعيَّنةَ حجَّةً، وهذا يحتاجُ إلى تأمُّلٍ ومُقارنةٍ وعِلمٍ ممَّن ينظُرُ في الرِّواياتِ المختلفةِ لتفسيرِ آيةٍ معيَّنةٍ في كتابِ اللهِ.

فَعلَيهِ يُقالُ: لا شكَّ أنَّهُ لم يَرَ صِحَّةَ كلِّ هذه الأسانيدِ حسبَ معاييرِ المُحدِّثينَ في مجالِ الحلالِ والحرامِ، ثمَّ السُّؤالُ بعد ذلك: هل رأى ابنُ أبي حاتمٍ أنَّ جميعَ رواياتِهِ تَصلُحُ حجَّةً في التَّفسيرِ ولا يمكنُ رَدُّ شيءٍ منها فيه؟ فالذي يَبدو أن يُقالَ - واللهُ أعلمُ: قصَدَ المؤلِّفُ أنَّ رواياتِهِ حجَّةٌ في الجملةِ، مع وجودِ بعضِ ما قد يُرَدُّ لأسبابٍ، ولعلَّهُ في بعضِ الرِّواياتِ يرى الحجَّةَ في أصلِ الرِّوايةِ دون جميعِ التَّفاصيلِ المذكورةِ فيها، فهو يَروي أحيانًا أخبارًا أصلُها واحدٌ لكنَّ تفاصيلَها مختلفةٌ، بل قد تكونُ متعارضةً، فيُفهَمُ منه حينئذٍ قوَّةُ الأصلِ والتَّردُّدُ في التَّفاصيلِ، واللهُ أعلمُ.

فهذا ما يمكنُ أن يُقالَ هنا باختصارٍ، وأمَّا التَّفصيلُ فإنَّ الكلامَ فيه يطولُ حولَ مناهجِ المُفسِّرينَ من السَّلفِ، ومنهجِ المؤلِّفِ في تفسيرِهِ خاصَّةً.

[1] أي: سألوني إخراجَ التَّفسيرِ بأصحِّ الأسانيدِ وبحذفِ الطُّرُقِ. ويمكنُ ضبطُهُ بالفتحِ، أي: سألوني إخراجَ التَّفسيرِ بأصحِّ الأسانيدِ، وسألوني أيضًا حذفَ الطُّرُقِ ...

[2] ذكرَ المؤلِّفُ أنّه جعل تفسيرَهُ «مُخْتَصَرًا»، وقد سبَقَ بيانُ أنَّ أشملَ الطَّبَعاتِ اليومَ ذاتُ مجلَّداتٍ كثيرةٍ - مع أنَّ جزءًا كبيرًا من هذا التَّفسيرِ مفقودٌ -، فهو تفسيرٌ واسعٌ، وقصدُهُ كما بيَّن بعد ذلك أنَّهُ حذَف كثيرًا من الأشياءِ. فمن ذلك «الطُّرُقُ» ومرادُهُ - على ما يَبدو - الطُّرُقُ المختلفةُ للرِّوايةِ الواحدةِ الَّتي تَلتقي في موضعٍ ما من ... =

الإسنادِ، وهي ما يُقالُ له «المُتابَعاتُ». ومنه «الشَّواهدُ» وهي عندَ المُحدِّثينَ أحاديثُ أو آثارٌ أُخرى تَشهَدُ لمعنى هذه الرِّوايةِ أو لبعضِها.

ثمَّ «الحروفُ» وكلمةُ «الحَرفِ» تأتي بمعانٍ، منها ما قالَ الخليلُ بنُ أحمدَ في «العَينِ»: «وكُلُّ كلمةٍ تُقرَأُ على وُجوهٍ من القرآنِ تُسمَّى حَرفًا، يُقال: يُقرَأُ هذا الحَرفُ في حَرفِ ابنِ مسعودٍ أيْ في قراءتِهِ»، وقالَ أبو داودَ في إحدى تراجمِ كتابِ «السُّننِ»: «كتابُ الحروفِ»، وفي بعضِ إصداراتِ الكتابِ جاء من بعضِ النُّسَخِ: «كتابُ الحروفِ والقِراءاتِ»، وفي بعضِها: «كتابُ القِراءاتِ».

ويبدُو أنَّ هذا ما أرادَ المؤلِّفُ هنا أي القِراءاتُ. والقراءاتُ كثيرةٌ حسبَ اختيارِ القارئِ وإنِ اشتَهرَ منها السَّبْعُ والعَشْرُ، وهي غيرُ الأحرُفِ السَّبعةِ المذكورةِ في الحديثِ قطعًا لأنَّ الذي سبَّعَ السَّبْعةَ - أي اختارَها لأوَّلِ مرَّةٍ - هو ابنُ مُجاهدٍ في كتابِهِ «السَّبعةُ»، وهو تُوفِّيَ ٣٢٤ هـ، ولأنَّ القِراءاتِ كثيرةٌ كما سبَقَ بخلافِ الأحرفِ. وقولُ المؤلِّفِ «والشَّواهدِ والحروفِ» ليس في كلِّ النُّسَخِ، فاللهُ أعلمُ.

وأمَّا قولُهُ «والرِّواياتِ» فكأنَّهُ يَقصِدُ رواياتِ التَّفسيرِ الأُخرى الَّتي تُعبِّرُ عن نفسِ المعنى، وإن كان كذلك فالمقصودُ أنَّهُ يكتفي بروايةٍ واحدةٍ لهذا التَّفسيرِ في الجملةِ ولا يُلزِمُ نفسَهُ أن يُكرِّرَ التَّفسيرَ الواحدَ. هذا مع التَّنبيهِ السَّابقِ إلى اختلافِ النُّسَخِ في هذا التَّعدادِ، فلا يُستبَعَدُ أنَّهُ قد وقعَ فيه تكرارٌ، واللهُ أعلمُ.

وحذَفَ أيضًا «تنزيلَ السُّوَرِ»، ويُفهَمُ من ظاهرِ كلامِهِ - واللهُ أعلمُ - أنَّهُ يَقصِدُ جمعَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ على أنَّ السُّورةَ مكيَّةٌ أو مدنيَّةٌ، فهذا لم يذكُرْهُ أيضًا. ولعلَّ بعضَ

... =

وَأَنْ نَقْصِدَ لِإِخْرَاجِ التَّفْسِيرِ مُجَرَّدًا دُونَ غَيْرِهِ[1]،

النَّاسِ يَفهَمُ منه «أسبابَ النُّزولِ»، وابنُ أبي حاتمٍ لم يُكثِرِ الكلامَ في أسبابِ النُّزولِ وجَمعِ الرِّواياتِ لذلك، إلَّا أنَّهُ كذلك لم يَحذِفْها أصلًا، بل ذكرَ الرِّواياتِ المشهورةَ في ذلكَ عُمومًا.

وعندَ تأمُّلِ ما حذفَهُ المؤلِّفُ يُستفادُ من كلامِهِ أنَّهُ كانت عندَهُ رواياتٌ وطُرُقٌ وشواهِدُ أُخرى كثيرةٌ ونصوصٌ في عُلومٍ أُخرى من التَّفسيرِ لم يذكُرْها في هذا التَّفسيرِ، وهو مع ذلك تفسيرٌ ضخمٌ. فيُفهَمُ من ذلك سَعةُ عِلمِ هذا الإمامِ، وكثرةُ ما تجمَّعَ لديهِ ولدى أمثالِهِ من علماءِ الحديثِ، كما ذُكِرَ مثلًا عن أحمدَ أنَّهُ ألَّفَ تفسيرًا جامعًا وإن لم يَصِلْ إلينا شيءٌ منه، فيُمكنُ للمرءِ أن يَتصوَّرَ أيَّ مادَّةٍ توفَّرت عندَ أئمَّةِ السَّلفِ من التَّفسيرِ وغيرِهِ!

ومن ذلكَ كلِّهِ يُعرَفُ مرادُ المؤلِّفِ من وصفِهِ تفسيرَهُ بالاختصارِ، فهو نظَرًا لكلِّ ما حذفَهُ ولم يذكُرْهُ فيه مُختصرٌ جدًّا، وإن كان باعتبارِ ما تجمَّعَ فيه من الرِّواياتِ بعد الحذفِ لم يَزَلْ تفسيرًا واسعًا ذا فائدةٍ عظيمةٍ في معرفةِ معنى كلامِ اللهِ، إذ كان أعلمَ النَّاسِ بمعناهُ سلفُ الأُمَّةِ، فلا بُدَّ من الرُّجوعِ إلى علمِهم في التَّفسيرِ، وبذلكَ تَظهرُ الأهمِّيَّةُ الكبيرةُ لتفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ.

[1] ذكرَ ابنُ أبي حاتمٍ هنا ضميرَ جماعةِ المتكلِّمينَ، وليس هذا ضميرَ المُعظِّمِ نفسَهُ، بل قد يُستَعمَلُ ضميرُ الجمعِ للمتكلِّمِ الواحدِ، وهذا الاستعمالُ كثيرٌ عندَ علماءِ السَّلفِ قديمًا، واللهُ أعلمُ.

= ...

مُتَقَصِّينَ تَفْسِيرَ الْآيِ[1]

وَقال: «وأنْ نَقصِدَ لإخراجِ التَّفسيرِ مُجرَّدًا دونَ غيرِهِ» وهذا مهمٌّ أيضًا، ومعناهُ أنَّهُ تعمَّدَ عدمَ إدخالِ شيءٍ من العُلومِ في كتابِهِ ممّا ليس من أصلِ التَّفسيرِ وليست له علاقةٌ وثيقةٌ به. وهذا ما وقَعَ فيه عامَّةُ مَن صنَّفَ في التَّفسيرِ من المُتأخِّرينَ، فهُم أدخلوا في تفاسيرِهِم كثيرًا جدًّا من الأُمورِ والعُلومِ، وكثيرٌ منهم أدخلَ في تفسيرِهِ العُلومَ الباطلةَ كعلمِ الكلامِ بل بنى تفسيرَهُ عليها وأعرَضَ عن تفاسيرِ السَّلفِ في الجملةِ، كما فعَلَ المتفَلسِفُ محمدُ بنُ عمرَ الرَّازيُّ (ت ٦٠٦هـ)، ولم يذهبْ بعيدًا مَن وصفَ تفسيرَه بقولِه: «فيهِ كلُّ شيءٍ إلَّا التَّفسيرَ».

ويُستفادُ منه أيضًا أنَّ «التَّفسيرَ» كان عِلمًا مُحدَّدًا تمامًا في فَهمِ أهلِ العِلمِ في زمنِ المؤلِّفِ المتوفَّ ٣٢٧ هـ، فعرَفوا ما هو منه وما هو خارجٌ عنه، وبناءً على ذلك أخرجَ المؤلِّفُ أشياءَ عن كتابِهِ ليست من عِلمِ التَّفسيرِ. ويُعرَفُ من قولِهِ أيضًا ما هو التَّفسيرُ على فَهمِ السَّلفِ، فهو ما أدخلهُ ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيرِهِ، فمَن نظرَ فيه عرفَ ما هو التَّفسيرُ في فَهمِ السَّلفِ.

[1] قولُهُ «مُتَقَصِّينَ»، وفي بعضِ الطَّبَعاتِ والنُّسَخِ: «مُتَقَصِّيًا»، قال أبو عمرٍو الشَّيبانيُّ في كتابِ «الجيمِ»: «والتَّقَصِّي الطَّلَبُ»، والجوهريُّ في «الصِّحاحِ»: «ونزَلْنا منزلًا لا يُقصِيهِ البصَرُ، أي لا يَبلُغُ أقصاهُ. واستقصَى فلانٌ في المسألةِ وتَقصَّى بِمعنًى»، فالمرادُ أنَّهُ ذهبَ إلى أقصى الأمرِ في البحثِ والسُّؤالِ ونحوِ ذلك، و«استقصَى» كثيرٌ في كلامِهم قديمًا، وهو أكثرُ استعمالًا من «تقصَّى». وليس قولُهُ من «القَصَصِ»، وإن كان «القصَصُ» في المعنى مناسبًا هنا لأنَّ معناهُ الاتِّباعُ، من قولِهِم: «قصَّ يَقُصُّ قصَصًا»، واللهُ أعلمُ.

حَتَّى لَا نَتْرُكَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ يُوجَدُ لَهُ تَفْسِيرٌ إِلَّا أُخْرِجَ ذَلِكَ[1]. فَأَجَبْتُهُمْ إِلَى مُلْتَمَسِهِمْ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ، وَإِيَّاهُ نَسْتَعِينُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. فَتَحَرَّيْتُ إِخْرَاجَ ذَلِكَ بِأَصَحِّ الْأَخْبَارِ إِسْنَادًا، وَأَشْبَهِهَا مَتْنًا[2]،

---

[1] في ذلك أنَّ المؤلِّفَ حاولَ أن يُخرِجَ لكلِّ آيةٍ أو عبارةٍ أو كلمةٍ من القرآنِ تفسيرًا إذا كان عندَهُ شيءٌ فيه، فكان كما ذكَرَ قبلَ ذلك أنَّهُ ذهبَ في جمعِ التَّفسيرِ إلى أقصى ما يمكنُ له بهذا الاعتبارِ.

[2] أمَّا «أصحّ الأخبارِ إسنادًا» فقد سبَقَ الكلامُ في المرادِ منه، وأمَّا «أشبَهِها متنًا» فمعناهُ في استعمالِهم أي أمثلُها وأقربُها وأوجَهُها، والله أعلم، وكأنَّهُ يُريدُ اقتصارَهُ على المتونِ الَّتي يَتمُّ بها المقصودُ من البيانِ وتكونُ واضحةً فيه، وأنَّهُ يتركُ الرِّواياتِ المُختصَرةَ والمتكرِّرةَ. وجاء في بعضِ الطَّبَعاتِ «وأشبَعِها متنًا» - وهذا ما أثبتوهُ في طبعةِ «ابنِ الجوزي» ولم يذكُروا غيرَهُ - ولعلَّ ما أُثبِتَ هاهُنا أوجَهُ وأقرَبُ من حيثُ التَّعبيرُ، وأمَّا «أشبَعُها» فقد يمكنُ إرجاعُهُ إلى المعنى المذكورِ، أي ذِكرُ أتمِّ الرِّواياتِ والاستغناءُ عن غيرِها، واللهُ أعلمُ.

منهجُهُ في اختيارِ الرِّواياتِ وحذفِ الإسنادِ

فَإِذَا وَجَدْتُ التَّفْسِيرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ أَذْكُرْ مَعَهُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ أَتَى بِمِثْلِ ذَلِكَ[1]،

---

[1] هذا وما بعدَهُ تَبيينٌ منه لشيءٍ من طريقتِهِ في الاختصارِ، فإنَّهُ إذا وجدَ كلامًا للنَّبيِّ ﷺ لم يذكُرْ معه شيئًا من كلامِ الصَّحابةِ وإن كان موافِقًا له استغناءً بتفسيرِ النَّبيِّ ﷺ. وأمَّا إذا وجدَهُ عن الصَّحابةِ متَّفَقًا عليه عندَهم يكتَفي بأعلى الصَّحابةِ درجةً أي أفضلِهم. وقد يَفهَمُ بعضُ النَّاسِ من قولِهِ «أعلاهم درجةً» أي: أعلى الأسانيدِ درجةً في الصِّحَّةِ، لكن يَبدو لي الأوَّلُ أقربَ، لأنَّهُ قالَ «أعلاهم» ولم يَقُلْ «أعلاها». ولهذا تأثيرٌ حين نحاولُ أن نفهمَ مَنهجَهُ في إيرادِ الرِّواياتِ. فنعم، المؤلِّفُ قالَ مِن قبلُ أَنَّهُ يُورِدُ أصحَّ الأسانيدِ، ولعلَّهُ قصدَ هنا أنَّهُ يختارُ من الصَّحابةِ أفضلَهم وأعلاهم درجةً في العِلمِ والأخذِ منه، ويفعلُ مثلَ ذلك في سائرِ الطَّبقاتِ، واللهُ أعلمُ بمرادِهِ، ولا شكَّ أنَّ فَهمَ مَنهجِهِ بدقَّةٍ يحتاجُ إلى بحثٍ ودراسةٍ مُتأنِّيَةٍ.

ثمَّ إن كانوا مختلِفينَ يذكُرُ الأقوالَ المختلفةَ منهم. وهذا يدلُّ على أنَّ الصَّحابةَ اختلفوا في التَّفسيرِ، ومعلومٌ أنَّ أكثرَ اختلافِهم في التَّفسيرِ من بابِ التَّنوُّعِ لا التَّضادِّ، ومعناهُ الاتِّفاقُ في الأصلِ وذِكرُ وُجوهٍ مختلفةٍ من هذا الأصلِ وضَربُ أمثلةٍ. لكنَّ هذا لا يَنفي وجودَ اختلافٍ حقيقيٍّ عندَهم، فقد وُجِدَ بلا شكٍّ، إلَّا أنَّهُ قليلٌ إذا قُورِنَ باختلافِهم في فروعِ الأحكامِ، وهذا مرادُ مَن نبَّهَ من السَّلفِ إلى قلَّةِ الخلافِ في ... =

وَإِذَا وَجَدْتُهُ عَنِ الصَّحَابَةِ فَإِنْ كَانُوا مُتَّفِقِينَ ذَكَرْتُهُ عَنْ أَعْلَاهُمْ دَرَجَةً بِأَصَحِّ الْأَسَانِيدِ، [وَسَمَّيْتُ مُوَافِقِيهِمْ][1] بِحَذْفِ الْإِسْنَادِ[2].

التَّفسيرِ. ومن تأمَّل رواياتِ ابنِ أبي حاتمٍ يرى أنَّهُ يَذكُرُ كِلا النَّوعَيْنِ من الاختلافِ، فيذكُرُ أقوالَهم أيضًا إذا لم تختلِفْ في الأصلِ، وكانت وُجوهًا مختلفةً لمعنى واحدٍ.

ثم بيَّن أنَّهُ عند وجودِ الاختلافِ يذكُرُ إسنادًا واحدًا لكلِّ قولٍ، ويذكُرُ أقوالَ التَّفسيرِ ممَّن يوافِقُ هذا القولَ من السَّلفِ، والفائدةُ في ذلك إظهارُ القائلينَ بكلِّ قولٍ من العلماءِ لزيادةِ معرفةِ الاختلافِ وفَهمِ حقيقتِهِ، واللهُ أعلمُ.

ثم ذكرَ أنَّهُ فعلَ مثلَ ذلك بأقوالِ التَّابعينَ وأتباعِ التَّابعينَ إذا لم يجدْ قولًا أسبقَ من قولِهم، وألحَقَ بهم في ذلك جيلًا آخرَ وهم تَبَعُ أتباعِ التَّابعينَ أي الآخِذونَ عن أتباعِ التَّابعينَ. وكلمةُ «تابعٌ» تُجمَعُ على «تابعونَ وأتباعٌ وتَبَعٌ» وَيُذكرُ أيضًا «تَبَعَةٌ وتُبَّعٌ وتُبّاعٌ» لكنْ هذه أقلُّ ولا تُذكرُ عمومًا في المعاجمِ القديمةِ على ما رأيتُ، ذكرَها ابنُ منظورٍ في «لسانُ العربِ»، واللهُ أعلمُ.

[1] بياضٌ في الأصلِ، أكملَهُ المُحقِّقُ هكذا، واستندَ في التَّكميلِ إلى ما يأتي من الكلامِ المشابِهِ لهذا الموضعِ قريبًا، فهو مناسبٌ وقريبٌ.

[2] قولُهُ «بحذفِ الإسنادِ»: عادةُ أهلِ الحديثِ في القُرونِ الأُولى أن يَروُوا الأحاديثَ بأسانيدِها، وبدأ بعضُهُم يحذِفونَ الأسانيدَ عندَ الحاجةِ كما فعَلَ المُصنِّفُ هنا لِئلَّا يطولَ الكتابُ، ولو لم يفعَلْ لطالَ الكتابُ جدًّا. وحذفُ الإسنادِ لم يُشكِلْ على المُحدِّثينَ ... =

في ذاكَ الزَّمنِ لأنَّ مَن طلَبَ الإسنادَ وجَدَهُ لتوفُّرِ الأسانيدِ عندَهم، وكانت لديهم معرفةٌ بالأسانيدِ وأحكامِها. ثُمَّ لمَّا قلَّ العِلمُ بالإسنادِ في المتأخِّرينَ أَشكَلَ على كثيرٍ منهم.

ويَبدُو أنَّ أوَّلَ مَن حذفَ أسانيدَ التَّفسيرِ كلَّها في مُؤلَّفِهِ مقاتلُ بنُ سليمانَ، وهو أوَّلُ مَن وصلَ إلينا منه تفسيرٌ كاملٌ للقرآنِ، فكان في زمنٍ مُبكِّرٍ جدًّا، تُوفِّيَ سنةَ ١٥٠ هـ. وأثنَى عددٌ من أئمَّةِ السَّلفِ على علمِهِ في التَّفسيرِ وعلى مضمونِ تفسيرِهِ، مع كونِهم ضَعَّفوهُ في الحديثِ. ومع ذلكَ كان علماءُ في زمانِهِ يَرَونَ عدمَ ذِكرِ الأسانيدِ عندَهُ نَقصًا، كما روى ابنُ عَديٍّ في «الكاملِ» أنَّ عبدَ اللهِ بنَ المباركِ لمَّا سُئِلَ عن تفسيرِ مقاتلٍ قالَ: «يا لَهُ مِنْ عِلْمٍ لو كانَ له إسنادٌ».

ومعرفةُ الإسنادِ لا شكَّ في أهمِّيَّتِها عُمومًا، فلا بُدَّ أن يكونَ في المسلمينَ كفايةٌ ممَّن له عِلمٌ شاملٌ بالأسانيدِ. ومع ذلكَ فهو من أصعبِ العُلومِ الإسلاميَّةِ، ولا يُحسِنُ تعلُّمَهُ في أغلبِ الحالاتِ إلَّا مَن تقدَّمَ في العِلمِ. ولذلكَ لا بُدَّ أن يُراعَى أنَّ عامَّةَ النَّاسِ لا يقدِرونَ على تعلُّمِ الإسنادِ في الجملةِ، ومع ذلكَ يجبُ أن يتعلَّموا السُّنَّةَ والتَّفسيرَ وما رُوِيَ من الدِّينِ بالإسنادِ، فيكونُ في حذفِ الإسنادِ تيسيرٌ كبيرٌ لهم إذا وقعَ من جهةِ عالمٍ مأمونٍ شُهِدَ بصحَّةِ ما جمعَهُ من المتونِ.

وحتى في زمنِ المؤلِّفِ كان كثيرٌ من النَّاسِ هكذا، ولم يكن كُلُّ أحدٍ طالبَ عِلمٍ، ولذلكَ توجَّهَ بعضُهم إلى ابنِ أبي حاتمٍ بهذا الطَّلبِ، إذْ يُفهَمُ من طلبِهم أنَّ كثرةَ الأسانيدِ وتعدُّدَ الرِّواياتِ كلَّ ذلكَ أَشكَلَ على كثيرٍ منهم، واللهُ تعالى أعلمُ، فليُتنبَّهْ. بل أَشكَلَتْ معرفةُ الأسانيدِ عُمومًا على كثيرٍ ممَّن لم يتخصَّصْ في عِلمِ الإسنادِ من أهلِ

... =

وَإِنْ كَانُوا مُخْتَلِفِينَ ذَكَرْتُ اخْتِلَافَهُمْ [وَذَكَرْتُ][1] لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِسْنَادًا، وَسَمَّيْتُ مُوَافِقِيهِمْ بِحَذْفِ الْإِسْنَادِ، فَإِنْ لَمْ أَجِدْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَوَجَدْتُهُ عَنِ التَّابِعِينَ عَمِلْتُ فِيمَا أَجِدُ عَنْهُمْ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْمِثَالِ فِي الصَّحَابَةِ، وَكَذَا أَجْعَلُ الْمِثَالَ فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ. جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لِوَجْهِهِ خَالِصًا، وَنَفَعَ بِهِ.

العِلمِ السَّابقينَ، وإنْ كانوا مُعتَمَدينَ في مجالاتِهم الَّتي ركَّزوا عليها، ومرَّتْ في هذه الرِّسالةِ أمثلةٌ لذلك، ومنهم مقاتلُ بنُ سليمانَ.

هذا، ولا يُقالُ إنَّ حذفَ الإسنادِ مشكلةٌ أصليَّةٌ في تدوينِ التَّفسيرِ أدَّت إلى ضَعفِهِ كما يقولُ ذلكَ بعضُ المُعاصِرينَ، بل التَّفسيرُ وما يُشبِهُهُ من العُلومِ توارثَهُ علماءُ السَّلفِ ودَوَّنوهُ في كُتُبِهِم على هذه الطَّريقةِ المعهودةِ، فهُم عرَفوا هذه التَّفاسيرَ عمومًا وكانت عندَهُم مُنتشرةً وتدارَسُوها جيلًا بعد جيلٍ وشَهِدوا بصِحَّتِها إن كانت معروفةً بذلك عندَهم، وإن كانت أسانيدُ التَّفسيرِ ليست بقوَّتِها في العُلومِ الأُخرى. وكذلكَ سبقتِ الإشارةُ إلى أنَّ التَّفسيرَ رُوِيَ كثيرٌ منه في صَحائفَ تداوَلَها العلماءُ في زمنِ السَّلفِ.

[1] بياضٌ في الأصلِ، أكملَهُ المُحقِّقُ.

ذِكرُه لِأربعةِ أسانيدَ متكرِّرةٍ

فَأَمَّا مَا ذَكَرْنَا[1] عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ بِلَا إِسْنَادٍ فَهُوَ مَا:

حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ رَوَّادٍ الْعَسْقَلانِيُّ ثنا آدَمُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ.[2]

---

[1] قد سبقتِ الإشارةُ في مقدِّمةِ هذه الرِّسالةِ إلى أنَّ كثيرًا من تفسيرِ السَّلفِ رُوِيَ في صَحائفَ كانت مشهورةً عندَ أهلِ العِلمِ آنَذاكَ، ويُمكنُ كذلكَ أنَّ المؤلِّفَ يَروي جَمعًا من الآثارِ عن شيخٍ بإسنادٍ واحدٍ، لذا تتكرَّرُ كثيرٌ من أسانيدِ المؤلِّفِ في تفسيرِهِ. وقد نبَّهَ هنا إلى أربعةٍ من هذه الأسانيدِ، واللهُ أعلمُ لِماذا خصَّ هذه الأسانيدَ بالذِّكرِ وترَكَ غيرَها، فهناك كثيرٌ من الأسانيدِ المتكرِّرةِ غيرُها.

ولمَّا كان الأمرُ كذلك رأيتُ ألَّا أذكُرَ تفاصيلَ كثيرةً عن هؤلاءِ الرُّواةِ الذينَ ذكرَهُم المؤلِّفُ، لأنَّ أسانيدَ التَّفسيرِ مناقشتُها في غيرِ هذا الموضعِ أنسَبُ، واللهُ تعالى أعلمُ، ولكنْ سأذكرُ فيما يأتِي بعضَ الفوائدِ عندَ كلِّ إسنادٍ على سبيلِ الاختصارِ والتَّنبيهِ.

[2] فَفي الإسنادِ الأوَّلِ: «آدَمُ» هو آدَمُ بنُ أبي إياسٍ، عَسقَلانيٌّ كذلك، يَروي هنا عن شيخِ المؤلِّفِ من بلدِهِ، وآدمُ من العلماءِ الثِّقاتِ العُبّادِ، روى عنه البخاريُّ في الصَّحيحِ مباشرةً وأكثرَ منه.

و«أبو العالِيةِ» هو رُفَيعُ بنُ مِهرانَ الرِّياحيُّ الإمامُ، روى لَه البخاريُّ ومسلمٌ في الصَّحيحِ مرارًا، قد أكثرَ من روايةِ التَّفسيرِ، وروى له المؤلِّفُ في تفسيرِهِ كثيرًا. وهذا ... =

وَمَا ذَكَرْنَا فِيهِ عَنِ السُّدِّيِّ بِلَا إِسْنَادٍ فَهُوَ مَا:

حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادِ بْنِ طَلْحَةَ ثنا أَسْبَاطٌ عَنِ السُّدِّيِّ.(١)

وَمَا ذَكَرْنَا عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ بِلَا إِسْنَادٍ فَهُوَ مَا:

حَدَّثَنَا أَبِي ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّشْتَكِيُّ ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ.(٢)

وَمَا ذَكَرْنَا فِيهِ عَنْ مُقَاتِلٍ فَهُوَ مَا:

الإسنادُ «أبو جعفرٍ الرَّازيُّ عن الرَّبيعِ بنِ أنسٍ عن أبي العاليةِ» كثُرَ في التَّفسيرِ وذكرَهُ المؤلِّفُ مِرارًا، وكلُّ هؤلاءِ اشتَهروا بنقلِ التَّفسيرِ.

(١) وفي الإسنادِ الثَّاني «أبو زُرعةَ» هو الرَّازيُّ، سبَقَ ذكرُهُ في المقدِّمةِ، وهو من أهمِّ شيوخِ المؤلِّفِ. و«أسباطٌ» تلميذُ السُّدِّيِّ يروي عنه التَّفسيرَ، و«السُّدِّيُّ» هو «السُّدِّيُّ الكبيرُ» واسمُهُ إسماعيلُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي كريمةَ. وأمَّا «السُّدِّيُّ الصَّغيرُ» محمَّدُ بنُ مروانَ الكوفيُّ فمتأخِّرٌ عنه، والسُّدِّيُّ الكبيرُ جدُّه الثَّانِي، والصَّغيرُ ضعيفٌ جدًّا وُصِفَ بالكذِبِ، روَى ذلك المؤلِّفُ في «الجرحُ والتَّعديلُ».

(٢) وفي الإسنادِ الثَّالثِ «الدَّشْتَكِيُّ» من دَشْتَك بفتحِ الدَّالِ على الأصحِّ واللهُ أعلمُ، و«عبدُ اللهِ» هو ابنُ أبي جعفرٍ الرَّازيِّ السَّابقِ ذكرُهُ، يروي عن أبيهِ التَّفسيرَ وهو عن الرَّبيعِ كما سبَقَ، إلَّا أنَّ القولَ في التَّفسيرِ هنا مَرويٌّ عن الرَّبيعِ نفسِهِ لم يرفَعْهُ إلى شيخِهِ أبي العاليةِ كما في الإسنادِ الأوَّلِ.

قَرَأْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُزَاحِمٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عن مقاتل.[1]

واللهُ أعلمُ

أتوجَّهُ بالشُّكرِ لكلِّ مَن أعانَ على إخراجِ هذهِ الرِّسالةِ وعلى نَشْرِها

ولكلِّ مَن استفدتُ منه في ذلكَ، وأدعو اللهَ تعالى لهم بالتَّوفيقِ

وَرحِمَ اللهُ علماءَ المسلمينَ الَّذينَ نقَلوا إلينا هذا الدِّينَ

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

---

[1] والإسنادُ الرَّابعُ فـ«محمَّدُ بنُ مُزاحمٍ» غيرُ أخي الضَّحَّاكِ بنِ مزاحمٍ، فأخو الضَّحَّاكِ سَمِيُّهُ ومُتقدِّمٌ عليه في الزَّمنِ، وقد روى ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتَّعديلِ» عن أبيهِ قال: «هو مُنكَرُ الحديثِ متروكُ الحديثِ»، فالَّذي يروي عنه المؤلِّفُ في التَّفسيرِ غيرُهُ. وأمَّا «مقاتلٌ» فهو ابنُ حيَّانَ، أكثرَ المؤلِّفُ عنه في التَّفسيرِ، وهو غيرُ مقاتلِ بنِ سليمانَ إذْ مقاتلٌ هذا ضعيفُ الرِّوايةِ عندَهم، مع شهادةِ كثيرٍ من أهلِ العلمِ له بالإمامةِ في التَّفسيرِ، لكن لضعفِهِ أعرضَ ابنُ أبي حاتمٍ عنه فلا يروي عنه شيئًا في تفسيرِهِ.

فِهْرِسُ المَصادِرِ[1]

مُرَتَّبٌ على سَنةِ وفاةِ المؤلِّف

١٥٠	مقاتلُ بنُ سليمانَ:	«تفسيرُ مقاتلِ بنِ سُليمانَ»
١٧٠	الخليلُ بنُ أحمدَ الفَراهِيديُّ:	«كتابُ العَينِ»
٢٠٦	أبو عمرٍو الشَّيبانيُّ:	«كتابُ الجيمِ»
٢٣٤	أبو خيثمةَ زهيرُ بنُ حربٍ:	«كتابُ العلمِ»
٢٥٦	محمَّدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ:	«الجامعُ الصَّحيحُ»
		«الأدبُ المُفرَدُ»
		«التَّاريخُ الكبيرُ»
٢٦١	مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ:	«صحيحُ مسلمٍ»
٢٧٥	أبو داودَ السِّجِستاني:	«السُّنَنُ»
٢٧٧	يَعقوبُ بنُ سُفيانَ الفَسَويُّ:	«المعرِفةُ والتَّاريخُ»
٣١٠	محمَّدُ بنُ جريرٍ الطَّبريُّ:	«جامعُ البيانِ عن تأويلِ آيِ القرآنِ»
٣١١	أبو بكرٍ الخلَّالُ:	«السُّنَّةُ»

[1] أُثبِتَ في هذا الفهرسِ بعضُ المراجعِ التي لم يُنقَلْ منها شيءٌ، ذلك لأهمِّيَّتِها في سِياقِ الموضعِ الذي ذُكِرَتْ فيه.

٣٢٤	أبو بكرٍ ابنُ مُجاهِدٍ:	«السَّبْعةُ في القِراءاتِ»
٣٢٧	ابنُ أبي حاتمٍ الرَّازيُّ:	«الجرحُ والتَّعديلُ»
		«عِللُ الحديثِ»
		«تفسيرُ ابنِ أبي حاتمٍ الرَّازيِّ»
٣٣٨	أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ:	«إعرابُ القرآنِ»
		«النَّاسخُ والمنسوخُ»
٣٦٥	أبو أحمدَ ابنُ عَديٍّ الجُرجانيُّ:	«الكاملُ في ضعفاءِ الرِّجالِ»
٣٧٠	أبو منصورٍ الأزهريُّ:	«تهذيبُ اللُّغةِ»
٣٩٣	إسماعيلُ بنُ حمَّادٍ الجوهريُّ:	«الصِّحاحُ»
٤٠٥	الحاكمُ النَّيسابوريُّ:	«المستدرَكُ على الصَّحيحينِ»
		«معرفةُ علومِ الحديثِ»
٤٤٦	أبو يَعلى الخَلِيليُّ:	«الإرشادُ في معرفةِ علماءِ الحديثِ»
٤٥٨	البَيهقيُّ:	«دَلائلُ النُّبوَّةِ»
٤٦٣	الخطيبُ البغداديُّ:	«الجامعُ لأخلاقِ الرَّاوي وآدابِ السَّامعِ»
٥٣٥	أبو القاسمِ الأَصبهانيُّ:	«سِيَرُ السَّلفِ الصَّالحينَ»
٧١١	ابنُ منظورٍ:	«لسانُ العربِ»